السياسة الزراعية المطلوبة لتأهيل العراق للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية

المدرس و ائل قاسم راشد
كلية التربية للبنات / جامعة البصرة

تواريخ البحث

تاريخ تقديم البحث : 2024/4/30

تاريخ قبول البحث :2024/5/19

تاريخ رفع البحث على الموقع:
2024/6/15

المستخلص :

يهدف البحث الى تقديم مقترحات للسياسات المطلوبة لإعادة هيكلة والنهوض بالقطاع الزراعي العراقي النباتي لأهميته في توليد الدخل القومي وارتباطه المباشر بالامن القومي والغذائي ، وقد دلت المؤشرات الزراعية على ضعف وتأرجح مستوى ادائه العام كما بينتها وقائع المؤشرات الناطقة بها واستعراض التحديات والمشاكل التي تواجهه لأسباب فنية وادارية واقتصادية وسياسية وامنية ولغاية عام 2020 ويعتقد الباحث من خلال سير البحث امكانية استثمار وتطوير القابلية والامكانات المادية والبشرية والمالية والفنية والادارية المتاحة ودعا الى تجاوز محددات النهوض بواقع القطاع الزراعي وتحقيق التنمية الزراعية من خلال ادارة التنمية بشكل كفوء لتاهيله للانضمام لمنظمة التجارة العالمية ومن ثم الاستفادة من ميزات هذا الانضمام لزيادة نموه وتطويرادائه قبل الانضمام الى منظمة التجارة العالمية وحسم جدلية الانضمام من عدمه من خلال الافادة من المنافع المتوقعة منها بعد ترجيحها على مخاطر الانضمام مع استثمار شروط الانضمام كقوة ضغط دافعة لزيادة عملية التطوير في القطاع الزراعي

الكلمات المفتاحية: القطاع الزراعي العراقي النباتي، الدخل القومي , الامن القومي والغذائي

The Agricultural Policy Required to Rehabilitate Iraq To Join the World Trade Organization

Lecturer Wael Qasim Rashed

College of Education for Girls

University of Basrah

Abstract :

The research aims to provide proposals for the policies required to restructure and promote the Iraqi agricultural sector, its importance in generating national income and its direct link to national and food security, agricultural indicators have indicated the weakness and fluctuation of its overall performance level as indicated by the facts of the indicators, and review the challenges and problems facing it for technical, administrative, economic, political and security reasons until 2020, the researcher believes through the progress of research the possibility of investing and developing the agricultural sector and achieving agricultural development through development management To qualify it to join the World Trade Organization and then take advantage of the advantages of this accession to increase its growth and development before joining the World Trade Organization and resolve the controversy of joining or not by taking advantage of the expected benefits of it after outweighing the risks of joining while investing the conditions of accession as a driving pressure to increase the development process in the agricultural sector

Key words: The Iraqi agricultural and plant sector, national income, national and food security

المقدمة

ينحصر بحثنا هنا على القطاع الزراعي العراقي (النباتي) الذي افترض صفة التذبذب والتقلب الكبير وعدم الاستقرار في مستوى ادائه نتيجة لعوامل اقتصادية وادارية وفنية ومالية وتشريعية عديدة الامر الذي رسخ عملية الاستيراد لاغلب السلع النهائية المستلزمات الزراعية من المواد الاولية والوسيطة لتغطية الطلب المحلي ، ولذلك بات من الضروري تحسين ادائه كضرورة ملحة قبل التحول من مراقب الى عضو في منظمة التجارة العالمية ويمكن تحقيق ذلك عند اتباع مجموعة من الاهداف الاستراتيجية في التاهيل والاصلاحات وتحقيق الانسجام بين السياسة الانتاجية والتجارية للقطاع الزراعي بما يكفل تحقيق استراتيجية احلال الواردات والاكتفاء الذاتي كهدف استراتيجي اولي وبما يضمن القدرة التنافسية للتصدير الزراعي في المستقبل اعتمادا على الميزة النسبية للسلع الزراعية المحلية كهدف استراتيجي نهائي

فرضية البحث : يفترض البحث وجود مؤشرات تدل على تذبذب وتارجح مستوى اداء القطاع الزراعي لغاية مدة الدراسة وهي عام 2020 ، وان العراق مؤهل لاستثمار وتطوير القابلية المادية والبشرية والمالية والفنية والادارية المتاحة لتجاوز محددات النهوض بواقع القطاع الزراعي ومن ثم تاهيله للانضمام لمنظمة التجارة العالمية ومن ثم الاستفادة من ميزات هذا الانضمام كقوة ضاغطة لزيادة نموه وتطويرادائه

الهدف من البحث : يمكن احاطته بما ياتي :

1- استنطاق اهم المؤشرات التي تؤكد تذبذب وتارجح واقع اداء القطاع الزراعي في الانتاج والانتاجية والمساهمة النسبية في GNP والميزان التجاري الزراعي مع ذكر اهم العوامل المسببة لهذا الضعف في مستوى الاداء .

2- بيان طبيعة السياستين الزراعية الانتاجية والتجارية لقطاعي الزراعة والتجارة المطلوبة والتنسيق بينهما بما يحقق القدرة التنافسية للسلع الزراعية في حدها الادنى كهدف استراتيجي للتمكين من الدخول الى منظمة التجارة العالمية على اساس قوي وذلك من خلال وضع الاهداف والاليات المناسبة التي تضمن تحقيق الانسجام والتناغم بينهما

3- تشخيص امكانية الافادة من ميزات الانضمام للمنظمة لتحقيق طفرة اكبر في دعم الامن الغذائي والتنمية الزراعية وتحقيق اهداف اقتصادية كلية تدعم الميزان الداخلي والخارجي والدخل القومي..

اهمية البحث : تاتي اهميته من اهمية بيان السياسات المطلوبة للدخول عبر بوابة منظمة التجارة العالمية باعتبارها من اهم مظاهر النظام الاقتصادي العالمي الجديد والتجارة الحرة التي تسهم في تطوير اهم القطاعات الاقتصادية وهو قطاع الزراعة ذو الصله المباشرة بالامن الغذائي والقومي والدخل القومي للدولة وتاثير توفر منتجاته بحياة المواطنين

مشكلة البحث : تاتي مشكلة البحث من محاولة الاجابة على السؤال الاتي : هل يمكن رسم السياسات الزراعية اللازمة لاستثمار الامكانات القابلية المادية والبشرية والمالية والفنية المتاحة لتجاوز محددات وقيود النهوض بواقع القطاع

الزراعي لتاهيله للانضمام لمنظمة التجارة العالمية وهل يمكن الاستفادة من ميزات وتسهيلات وسماحات هذا الانضمام لتطويره ؟

منهجية البحث : اعتمد البحث على المنهج التحليلي الوصفي الذي يربط السبب بالنتيجة بعد جمع المعلومات والبيانات من المصادر المختلفة وتحليلها واستخلاص نتائجها

المبحث الاول : مؤشرات تذبذب اداء القطاع الزراعي العراقي واسبابها :

- **اولا : مؤشرات تذبذب اداء القطاع الزراعي العراقي :**

من الممكن استنطاق بعض المؤشرات الاساسية الزراعية التي تفصح عن المظاهر والملامح والعوامل المساعدة على تارجح مؤشرات الانتاج الزراعي في العراق عن طريق استعراض بعض مؤشرات الانتاج والانتاجية لمجموعات من المنتجات الزراعية النباتية المهمة في العراق فضلا عن مؤشرات اقتصادية عامة خاصة بالقطاع الزراعي والتي من اهمها ما يلي :

اولا : مؤشرات زراعية عامة :

بالإمكان استعراض بعض المؤشرات الزراعية النباتية المهمة التي تدل على تارجح وتذبذب مستوى الاداء للقطاع الزراعي:

1- مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الاجمالي : سجل القطاع الزراعي مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية GNP نسب عالية في الماضي اذ وصلت في عقد الخمسينات بنسبة (36%) ، ثم ارتفع في السنوات 1985-1995 الى (49) % ايام الحصار الاقتصادي بسبب الاضطرار الاعتماد على الذات ، ثم انخفضت المساهمة بشدة بعد 1995- 2005اذ تراوحت بين(7-8.5 %) ثم ارتفعت بعد ذلك بشكل كبير حتى وصلت نسبة المساهمة الى (23%) عام 2000 **(الحلفي ،2007 ، 9)** ، وقد تدهور اداءه بشكل حاد بعد عام 2003 لاسباب عدة اهمها الحروب والنزاعات المحلية والاقليمية مسجلا مساهمة نسبية بمقدار 10.8 % عام 2005) **الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات ،المجموعة الاحصائية 2006-2007 ،374)**

، وارتفع بما يقارب 10.6% عام 2013 ،وانخفضت عام 2015 كانت الى مايقارب 7% ثم ارتفع عام 2020 الى اكثر من 12 % ممَّا يدل على ضعف وتارجح مساهمته في الناتج المحلي خلال هذه الفترات . **(من عمل الباحث ، الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، المجموعة الاحصائية 2022-2023 ، 467و462)**

2- حصة الفرد العراقي من الناتج المحلي الزراعي بالاسعار الجارية : اذ قدرت بـ(285) دولار في عام 2004 وانخفض في 2013 الى(156) دولار ثم الى (128) دولار عام 2015 ثم ارتفع الى (257) عام 2020 **(من عمل الباحث ،الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، المجموعة الاحصائية 2022-2023 ، 50 و467)** وهو مؤشر ضعيف مقارنة بنفس المؤشر بدول عربية نفطية اذ سجل هذا المؤشر (493) دولار في السعودية (1091) في الامارات. **(الهيئة الوطنية للاستثمار– دراسات وتقارير، 2009، 8)**

3- نسبة مساهمة الناتج المحلي الاجمالي الزراعي في تكوين راس المال الثابت بالاسعار الجارية : وهو مؤشر غير مستقر ايضا فقد سجل نسبة (21,7 %) عام 1994 ثم انخفض فيما بعد بشكل حاد حتى وصل الى نسبة (0,8%) عام

2005(**الحكيم ، 2009** ، ملحق اقتصادي 1)، وفي عام 2013 سجلت المساهمة مانسبته 9.39% تقريبا ثم تراجع كثيرا وبنسبة 12 % عام 2020 ثم ارتفع الى 33% عام 2020 ، ويعود سبب ذلك الى ابتعاد المستثمرين في قطاع الزراعة لاتسام الاستثمار فيه ببعض الخطورة وعدم التاكد وفترة تاخير للحصول على الانتاج مع ارتفاع تكاليف الانتاج الراسمالية الثابتة . (**من عمل الباحث ، الجهاز المركزي للاحصاء وتقنية المعلومات ، المجموعة الاحصائية ، 2022-2023 ، 467**)

4- حجم القروض الزراعية لتمويل الاستثمار الزراعي : منح المصرف الزراعي التعاوني قروضا ما يقارب 545 مليار دينار بالاسعارالجارية عام 2012 انخفضت الى تقريبا 118 مليار دينار عام 2017ثم تقلصت الى مايقارب 27 مليار دينار عام 2020 مما اثر على مستوى الاستثمار والانتاج والمساهمة النسبية في الناتج المحلي الاجمالي الزراعي . **(الجهاز المركزي للاحصاء وتقنية المعلومات ،المجموعة الاحصائية 2022-2023 ، 119)**

5- وقد سجل مؤشر القدرة الانتاجية للعراق كمتوسط عام للمدة 2015-2020 مقدار 24 نقطة واحتل المرتبة 20 من بين 22 دولة عربية في حين ان دولة مثل الكويت غير زراعية سجلت 36(**المنظمة العربية للتنمية الزراعية ،2020 ، 9)**

ثانيا : مؤشرات مجموعات المنتجات الزراعية النباتية المهمة في العراق :

وهنا نستعرض المؤشرات لبعض السلع الزراعية الاساسية لفحص مستوى الاداء خلال سنوات مختلفة مع مرور الزمن وهي :

1- منتوج تمور النخيل : قدرت الاحصاءات المختلفة عدد النخيل في مطلع الخمسينات والستينات بين (30-50) مليون نخلة نصفها في البصرة ثم تضاءل هذا العدد الى (24) مليون نخلة في السبعينات ثم واصل انخفاضه الى (16) مليون نخلة بداية التسعينات واستمر العدد بالتناقص حتى وصل الى (6-8) مليون نخلة في العراق مليون منها في البصرة(**حسين فرعون احمد ،20 ايلول2010)**وينتج في العراق وفي البصرة بشكل خاص نحو (600) نوع من التمور واكثر الاصناف تداولا هي تمور (الزهدي ،الساير ، الحلاوي ، الخضراوي ، الخستاوي ، البرحي ، الديري) ويمتاز الزهدي بانه اكثر انتاجا من بين هذه الاصناف ويعود سبب ذلك الى الانتاجية العالية لهذا النوع من النخيل بسبب قوة مقاومته في الظروف البيئية والمناخية المختلفة فضلا عن انخفاض سعره مقارنة بباقي الاصناف مما ساهم بزيادة انتاجه ، وقد بلغ اجمالي انتاج التمور في العراق عام 2000 ما يقارب (931) الف طن سنويا ثم انخفض الى (868) الف طن عام 2003 وقد تراجع الانتاج بشكل حاد عام 2006 حتى وصل الى ما يقارب (432) الف طن انتجت البصرة ما يقارب (48) طن فقط منه أي بنسبة 11% فقط وقد تفاوت معدل انتاجية النخلة المثمرة بين 5-35 كغم سنويا لكل الاصناف وفي جميع المحافظات (**الجهازالمركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات ،المجموعات الاحصائية 2005 / 2006 ، 2008/2007 ، صفحات مختلفة**) . وفي محافظة البصرة على سبيل المثال بلد النخيل سابقا تدهور انتاج التمور بشكل كبير اذ وصل الى (26,2) الف طن عام 2000 بعد ان كان حجم الانتاج (85) الف طن عام 1980 **(حميد ،12، 2010)** ثم تراجع اكثر من السابق حتى وصل الانتاج الى (21,7) الف طن عام 2006 ، وقد رافق هذا الانخفاض في الانتاج انخفاض في الانتاجية ايضا اذ وصل الحد الاعلى لانتاجية

النخلة المثمرة (22) كغم بعد ان كان الحد الادنى للانتاجية هو (13) كغم عام 1980 ، وفي عام 2017 وصل انتاجية النخلة المثمرة 65 كغم للنخلة الواحدة هام 2017 ثم انخفضت الى 59.7 كغم عام 2019 ثم ارتفعت 68.2 كغم عام 2020 ، وكان انتاج التمور عام 2008 يقارب 476 الف طن ثم 676 الف طن عام 2013 ثم انخفض عام 2019 عام 639 وارتفع الى 735 عام 2020 . **الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات ،المجموعة الاحصائية 2020 -2021 ، 22)**

2- منتوج الفواكه والخضراوات : ينتج القطاع الزراعي العراقي ما يقارب (18) نوع من الخضراوات الشتوية والصيفية . فمنتوج الطماطم يحقق اعلى نسب الانتاج اما الفاصوليا الخضراء فهي الاقل انتاجا . اما الانتاج الزراعي من الفواكه فهو يقارب (15) نوع من الفواكه الصيفية والشتوية والاعلى انتاجية من هذه الفواكه هو (الألو) . وقد تفاوت الانتاج في السنوات الماضية في حين اخذ معدل انتاجية شجرة الفاكهة بالانخفاض اذ سجل (17,4) كغم للشجرة عام 2006 بعد ان كان (28) كغم للشجرة عام 2000 ، وانخفضت انتاجية اشجار الفاكهة عام 2008 بمعدل عام قدره 18.4 كغم ثم ارتفعت الى 20.5كغم عام 2015 ووصلت الى 23.1 عام 2020 **(الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، المجموعة الاحصائية 2020-2021 ،18)** ويعود التذبذب في الانتاجية الى ارتفاع تكاليف انتاجها وتفشي بعض الامراض فيها مع ضعف الدعم المالي الحكومي لمستلزمات الانتاج والوقاية من الامراض .

3- المحاصيل الحقلية : وهي تشمل منتوجات (الحنطة ، الشعير ، الرز ، الذرة ، زهرة الشمس) وهذه المنتوجات يعبر عنها بالمنتوجات الغذائية الاستراتيجية لانها تمثل الصنف الرئيسي في سلة غذاء المستهلك التي من الصعب الاستغناء عنها وقد بلغت انتاجية الدونم من القمح في العراق للمدة 2000-2007 متوسط (371) كغم للدونم في حين سجلت في الدول العربية انتاجية اعلى تقارب (522) كغم من الدونم . ويحقق الانتاج المحلي من القمح اكثر من (42%) فقط من الاستهلاك المحلي اما الباقي فيسد عن طريق الاستيراد اذ وصل الاستيراد الزراعي من الحنطة والشعير ما يقارب (80%) من الطلب الكلي واحيانا يصل الى 100% وقد ساهم ضعف التكنولوجيا المستخدمة في زراعة المحاصيل الحقلية الى تخلف مستوى انتاجها اذ تتوفر حاصدة واحدة لكل (1273) الف دونم لحصاد الحنطة والشعير حتى عام 2007 بينما المتوسط العالمي لهذا المؤشر بلغ حاصدة واحدة لكل (500) دونم **(سالم ،2010، 44-72)** .وتشير الاحصاءات بان انتاجية المساحة المحصودة من الشعير والحنطة مايقارب 235 و 342كغم / دونم عام 2008 ثم ارتفعت عام 2015 الى مايقارب 348و 650كغم /دونم ثم الى 391 و 736كغم /دونم عام 2020 على التوالي بمعل نمو مركب 4% و 6% بعد 12 سنة وهو معدل نمو غيرقوي **(عمل الباحث ، الجهاز المركزي للحصاء المجموعة الاحصائية 2020-2021 ، 4- 5)**وفي عام 2010 قدر انتاج الحنطة والشعير 2.7 و1.3 مليون طن ثم انحفض الحنطة في 2015 الى 2.6 وارتفع الشعير الى 3.2 مليون طن اما في 2020 ارتفع الحنطة الى 6.2 بينما انخفض الشعير الى 1.7 مليون طن **(الجهاز المركزي للاحصاء المجموعة الاحصائية 2020-2021 ، 4- 5)**. اما الرز فقد قدر انتاجه 100 الف طن ثم تزايد انتاجه في السنوات اللاحقة لغاية 2019 حيث سجل 500 الف طن ثم تراجع الى 250 الف طن عام 2020 . **(المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، 2020 ،15)** . وتحتاج هذه

المحاصيل الى عملية الخزن والنقل والتي تتصف بالبدائية فتسبب ضياع وفقدان نحو (15-20%) من انتاج الحنطة او الشعير سواء في المنتج النهائي او في البذور.

ثالثا : مؤشرات الانتاجية من المساحة المزروعة : بلغ معدل انتاجية الدونم من المساحات المزروعة للسنوات الاخيرة ما يقارب (250) كغم للدونم الواحد وهي ضئيلة مقارنة لدول العالم المتقدمة التي بلغ فيها المعدل (2500) كغم للدونم ويعود ذلك الى انخفاض انتاجية عوامل الانتاج في وحدة المساحة او وحدة المياه او راس المال او العمل او وحدة الزمن **(الهيئة الوطنية للاستثمار– دراسات وتقارير، 2009 ،20)**

رابعا : مؤشر الميزان التجاري الزراعي العراقي : يعتبر العراق من اكثر البلدان استيرادا للسلع الزراعية منذ اكثر من نصف قرن وتسجل العجز السالب الاشارة بالدولار عام 1990 حوالي(-1792) وفي عام 2000 زاد فاصبح(- 1833) ثم في عام 2004 وصل الى (- 215978) ولايزال مستمرا الميزان اتجاري عجز من سنة 2000 **(معلة و نعمة ، 2010 ،9)** ، ووصلت نسب الاستيرادات حوالي 80% من المواد الأساسية للغذاء وانخفضت ا لصادرات الزراعية من 52 ترليون في 2007 الى 17 ترليون عام 2010 **(قسم السياسات الاقتصادية في وزارة المالية ، 2010، 4-5)**

وبعد التعرف على اهم الملامح العامة لمؤشرات الانتاج الزراعي النباتي في العراق فانه من الضروري تشخيص واستقصاء العوامل المسببة لتدهور الانتاج الزراعي والتي يمكن ان تعود لاسباب تشريعية وادارية وفنية ومالية واقتصادية وكما ياتي :

1- عدم موائمة قوانين الاصلاح الزراعي النافذة للمتغيرات الاقتصادية المحلية والدولية التي تدعو الى تشجيع الاستثمار الخاص سواء المحلي او الاجنبي ومنها على سبيل المثال قانون الاصلاح الزراعي لعام 1958 والذ تسبب في تخفيض الانتاج الزراعي لانخفاض مساحة الاراضي المزروعة فعلى سبيل المثال انخفضت المساحات من(مليونين)هكتار عام 1957 الى (1,3) مليون هكتار عام 1985 أي سبب هدر بما يقارب (700) الف هكتار فضلا عن ان قوانين الاستثمار رقم 13 لعام 2006 وتعديلاته لغاية 2015 لم تشجع رؤوس الاموال على الاستثمار الزراعي المحلي (نايف ،2010، 99)

2 وقد اسهم التعدد والتضارب بين القوانين ، بخاصة قوانين تحديد مساحة الحيازة الزراعية على هذا التذبذب في الاداء الزراعي اذ يوجد قانون باسم ايجار اراضي الاصلاح الزراعي عام 1983 وقانون اخر باسم تاجير الاراضي المستعملة ويوجد ايضا قانون تاجير اراضي للخريجين الزراعيين عام 1982 فضلا عن القانون الاخير في الاستثمار رقم (23) للعام 2006 ، واختتمت بقوانين الاستثمار 13 عام 2006 وتعديلاته لغاية التعديل عام 2023 **(سالم ،2010، 102)** .

3 اسباب معلومة بالضرورة تتعلق بوجود مشاكل الفساد المالي والاداري والبيروقراطية التي تشوب بعض مفاصل الهيكل الاداري العام للدولة والزراعي والجمعيات التعاونية بصفة خاصة فضلا عن ضعف كفاءة اداء الجهاز الاداري المسؤول عن ادارة العملية الزراعية و الاروائية الخاصة بعمليات الكري ومشاريع البزل وغيرها .

4 اسباب اقتصادية ومالية تتعلق بما ياتي :**(سالم ،2010 ، 49- 99)**

أ- تراجع خدمات المصرف الزراعي في منح القروض اللازمة للاستثمار الزراعي فضلا عن سوء ادارة الاقراض الزراعي وفساده وعدم موافقته لاوجه صرف هذه الاموال اذ يقوم بعض الفلاحين في انفاقها في غير الاغراض الزراعية ومن ثم فان الكثير منهم لم يستطيع ان يفي بتسديد الديون المستحقة عليه وقد بلغت الديون المتاخرة ما يقارب 78% من القروض الممنوحة للسنوات من 1999 لغاية 2004 .

ب- انخفاض الدعم الحكومي للقطاع الزراعي اذ لم يخصص سوى (0,44%) من الناتج المحلي الاجمالي له عام 2005 وبمعدل انفاق عام قدره 3% للسنوات 2000-2010 **(عمل الباحث ،اليسري ، 2010 ،44)** والسبب الرئيسي هو تركيز الدعم على المشتقات البترولية التي خصص لها (4,9%) وكذلك البطاقة التموينية وبنسبة (11,2%) من الناتج هذا .وستجبر الاصلاحات والبرامج الاصلاحية باتجاه الاقتصاد الحر على الاستمرار بهذا التخفيض من الدعم الحكومي للتخفيف عن عبئ الموازنة.

ت- ضعف الاستثمار الخاص المحلي والاجنبي في العراق بسبب محددات الاستثمار العامة والتي من اهمها الامان والسيولة والربحية ، علما بان القطاع الزراعي والمائي بحاجة لاستثمارات ضخمة تقدر بـ (9300) مليار دولار .

ث- السياسة السعرية الزراعية متارجحة وغير واضحة فبعض المنتجات تسعر مركزيا من قبل الحكومة كمنتجات الحنطة والشعير وحتى التمور اذ تفرض السيطرة على تسعيرها وتسويقها واخرى لاتشمل بالتسعير واحيانا تكون هذه الاسعار غير مشجعة فتترك الاسعار لالية السوق وتسوق حسب اسعار السوق المحلي .فضلا عمايشوب ذلك من فساد في عملية الاستلام او شراء حنطة من الخارج لتسليمه لوزارة التجارة باعتباره انتاج محلي للاستفادة من فرق السعر بين الشراء والبيع ، في حين ان الهدف الرئيسي للتسويق الزراعي والاصل في السياسة السعرية خلق سعر التوازن لصالح المنتج والمستهلك معا وعند اختلاله تتدخل الدولة اما لصالح المستهلك بدعم الاسعار وتخفيضها او لصالح المنتج لتحسين دخله .**(رحمة ، 2000 ،284)**

ج- ضعف التخصيصات الحكومية اللازمة لتوسيع مشاريع الري والبزل وكري الانهار وتنظيفها .

5 عدم الموائمة بين مخرجات التعليم المتخصصة بالزراعة (الطلب على العمل) مع عرض العمل (المساحة الصالحة للزراعة) وسوق العمل مما ادى الى انتشار البطالة منهم .

6 ضعف الاهتمام باهمية البحوث الزراعية الميدانية ومنافعها عند تطبيقها بالرغم من توفر هذه المراكز ومن الادلة على ذلك ضعف حجم الاستثمار المالي في البحوث الزراعية فهو لا يتعدى (0,05%) من الناتج المحلي الاجمالي الزراعي في يصل هذا المؤشر في الدول المتقدمة الى (1-2)% من الناتج المحلي الاجمالي **(سالم ،2010 ، 17)** . وقد قدر الانفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي عام 2018 الى 0,05 % ثم انخفض الى 0,03 % عام 2019 في حين ان الكويت سجلت نسبة معدل 0.42 % خلال هذه الاعوام .**(المنظمة العربية للتنمية الزراعية،2020 ،6)**

7 سوء استخدام الموارد المتاحة سواء استخدام البذور ام التسميد ام المبيدات بشكل عالي بسبب جهل الفلاح بالاساليب الفنية الحديثة بالزراعة بسبب ضعف فاعلية الارشاد الزراعي ولا تزال عملية التبذير والحرث والتسميد والسقي ومكافحة الافات تستخدم بطرق بدائية ، وتفيد الدراسات بان استخدام الاساليب البدائية

في الانتاج يؤدي الى انخفاض انتاجية الدونم الزراعي الى النصف كما ان البذار اليدوي يسبب ضياع 20% من البذور مما يخفض من انتاجية الدونم بنسبة 20% من المتوقع منه فضلا عن ان الحصاد اليدوي للمحاصيل الحقلية يؤخر الحصاد بين (20-25)يوم **(سالم ،2010 ، 54)** .

8 تنامي ظاهرة الجفاف وارتفاع نسبة الملوحة في التربة وذلك بسبب التغيرات البيئية المختلفة الناتجة عن الاحتباس الحراري المسبب لارتفاع درجة حرارة الارض ومشاكل في سقوط الامطار مع ارتفاع كبير في درجات التبخر رافقها انخفاض في مناسيب المياه لانهار دجلة والفرات وشط العرب بسبب اقامة السدود التركية والايرانية على روافدها او تغيير مجرى هذه الروافد فضلا عن تزايد الملوثات البيئية المائية مع سوء وهدر في استخدام المياه الصالحة للزراعة التي غالبا ما تعتمد الارواء السيحي وهو اسلوب اروائي يسبب هدر في المياه بنسبة (5%) . وبهذا الصدد سجل مؤشر استخدام الماء (نسبة المياه المستخدمة / نسبة المياه المتجددة) بنسبة (78%) أي ان نسبة المياه المتجددة لا تزيد عن (22%) مما يدل على وجود طلب عالي على المياه والذي شكل نسبة (92%) منه لاغراض زراعية من اجمالي الطلب على المياه **(اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا {الاسكو} ،2005 ،6و14)**.وتقدر الاراضي المتصحرة في العراق باكثر من (38%) من مساحة العراق اما المهددة بالتصحر فقدرت بـ (93%) من هذه المساحة ويتوقع تصحر (مليون دونم / سنويا) ونقص في المياه قدره (مليار م^2 / سنويا) وتدمير (260) الف دونم زراعي كما سترتفع نسبة الملوحة بنسبة (1800 ملغ/ لتر) في حين ان المعدل العالمي هو (80 ملغ / لتر). وبذلك يعتبر العراق من اكثر دول العالم التي تواجه تحديا في امنها المائي وتصاعدا في التصحر وتدهورا في التربة وبنسبة 90% من مجموع مساحة العراق ،

9 يعود انخفاض انتاج الخضراوات وبخاصة الطماطة بعد عام 2003 بعد ان كانت الزراعة متميزة بانتاجها لاسباب تتعلق بارتفاع تكاليف مستلزمات الانتاج مثل البذور والاغطية البلاستيكية والاسمدة مع رداءة جودتها وكذلك ارتفاع تكاليف النقل وتفشي بعض الامراض النباتية مع تراجع في الدعم الحكومي للمحصول مما جعله غير قادر على منافسة السلع المستوردة التي اغرق السوق بها فضلا عن تدهور في العوامل البيئية والمناخية كاشتداد درجات الحرارة والامطار الضارة والتصحر والتلوث وانخفاض مناسيب المياه الجوفية مع وجود ضعف في فاعلية الارشاد الزراعي . كما ان تدهور عدد النخيل وانتاجه سببه الحروب مع تفشي امراض النخيل وعدم مكافحتها بالشكل المطلوب صاحبه تلوث حاد ومستمر في المياه اذ اصبح هذا السطح مستنقع للمياه الملوثة والمالحة للمبازل ودول الجوار وقد افضت هذه العوامل وغيرها الى قيام الفلاح باستخدام القروض في قلع النخيل وتحويل الاراضي الزراعية الى قطع سكانية للبيع وباسعار مجزية **(تقرير فريق عمل كلية الادارة والاقتصاد /جامعة البصرة مع منظمةRTI الاجنبية للبحوث، 17-25)**

10 وقوع كثير من المساحات الزراعية ضمن الخارطة النفطية والعسكرية مما ادى الى منع المزارعين من مزاولة اعمالهم في هذه الاراضي او استقلال الاراضي الصالحة فيها ومن اهم هذه الاراضي نهران عمر (مناطق نفطية) ومناطق اخرى في الزبير وسفوان وشرق البصرة وغيرها وتقدر مساحة غير المسموح بالاستثمار الزراعي فيها للاسباب اعلاه بما يقارب 50% من اجمالي الاراضي الزراعية المتاحة وقد قامت شركة نفط الجنوب بتدمير

كثير من المزارع بدعوى ملكيتها لهذه الاراضي مما ادى الى قيام بعض المزارعين بتحويل الاراضي الزراعية هذه الى مقالع رمل **(حميد ، 2010 ، 44)** .

11 لاتزال الادارة ووسائل الانتاج المستخدمة تقليدية غير متطورة في كثير من المناطق الزراعية سواء بالحرث او التبذير او السقي او التنظيم او البنى التحتية اذ ان اغلب العمليات الزراعية افقية وليست عمودية **(زامل، 2009، 8)**.

12 تؤثر مشكلة التضخم النقدي سلبا على معدلات النمو في الانتاج لانها ترفع تكاليفه بسبب ارتفاع تكاليف مستلزمات الانتاج والوقود والطاقة مما سيخفض من حجم الانتاج الزراعي لصعوبة تسويقه وتصريفه فضلا عن التضخم المستورد من استيراد مستلزمات الانتاج وقد سجل التضخم عام 2000 حوالي 33% ثم ارتفع 37% في 2005 وزاد اكثر حتى وصل 53 % عام 2006 (سالم ، 2010 ، 78). وقد صرحت منظمة الفاو للاغذية والزراعة ان أسعار الغذاء العالمية قد بلغت في شهر أيلول 2020 ذروتها خلال عشر سنوات لتسجل 130 نقطة وهي الاعلى منذ أيلول 2011 مدفوعة بارتفاع أسعار الحبوب والزيوت النباتية نتيجة ضعف انتاج المحاصيل والطلب القوي من الصين، بالاضافة الى تاثير التغيرات المناخية على ندرة المياه والتي تؤثر على أسعار المواد الغذائية فضلا عن ارتفاع تكاليف الشحن وخاصة البحري نتيجة الاختناقات الحاصلة في سلاسل التوريد والذي من يسبب زيادة في مستويات أسعار الاستيرادات العالمية بنسبة 11 %والى ارتفاع أسعار المستهلك العالمية بنسبة 5.1 % وذلك حسب تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية **(العقيدي ، 2008 ،10)**.

ويوضح الجدول رقم (1) الاتي تنامي الاسعار العالمية للحنطة والشعير للسنوات 1015 -2019 :

الجدول (1) تنامي الاسعار العالمية للحنطة والشعير للسنوات 1015 -2019 : (دولار/طن)

النمو المركب	2019	2018	2017	2015
%5	496	418	398	**386**
%1	242	224	299	**229**

المصدر : - (المنظمة العربية للتنمية الصناعية، 2020، 24)

- العمود 5 النمو المركب من عمل الباحث

13 اثبتت كثير من الدراسات ضعف امدادات المياه لدجلة والفرات فضلا عن سوء ادارتها اذ تستهلك الزراعة مايقارب 70 – 80 % من اجمالي المياه الواردة وقد اسهمت التغيرات المناخية العالمية من زيادة الجفاف في الشرق الاوسط والتصحر نتيجة الاحتباس الحراري كما ان المياه المنقولة عبر القنوات المائية غير المبطنة والمكشوف للتبخر والتجاوز عليها يسبب هدر 40 % منها وهي تسبب تناقص الايرادات المائية لدجلة والفرات بمعدل 1.5% سنويا معا **(البدري ، 2010، 132)**.

خلاصة القول تعود اغلب المشاكل الزراعية لعوامل بشرية وطبيعية اذ شملت الاولى وتركزت في التربة والمياه وفي جاهزية الاراضي الزراعية وفي ادارة السياسة الزراعية للاقراض الزراعي واستصلاح الاراضي والسياسات السعرية

والتسويقية وسياسات الري والارواء والبحث العلمي الاقتصادي الزراعي والارشاد الزراعي اما العوامل الطبيعية فتتعلق بتغيرات المناخ الناتجة عن التلوث واضرارها البيئية المسببة للجفاف والتصحر والملوحة وهي التي تسببت في عدم استقرار وتذبذب الاداء في القطاع الزراعي .

المبحث الثاني : السياسة الزراعية الانتاجية المطلوبة للتاهيل للانضمام الى منظمة WTO :

ان استمرار الزراعة التقليدية البدائية وعدم التنويع الانتاجي مع وجود التشوهات والاختلالات الهيكلية الانتاجية وما تعرض له القطاع الزراعي من اهمال ادى الى انخفاض انتاجية عوامل الانتاج والتدني في استخدام مياه الري بات من الضروري معالجة العوامل المسببة لذلك كله وذلك من خلال وضع سياسة زراعية انتاجية فاعلة تعتمد سلسلة من الاجراءات ومجموعة او حزمة من الاصلاحات والمعالجات التشريعية والاقتصادية والمالية والادارية والفنية فضلا عن التسويقية التجارية بما يحقق تهيئة الاساس الاقتصادي الزراعي للشروع بتاهيل العراق للانضمام الى WTO . ومن اهم الاصلاحات المطلوبة ما ياتي :

اولا : اصلاحات قانونية تشريعية : ومنها ما يلي : **(نايف ، 2010 ،90-91)**

1- القيام باصلاحات تشريعية لفك الاشتباك والتداخل والثغرات في القوانين القديمة وتعديلها لا سيما ما يتعلق بمسائل الاستثمار الزراعي والحيازة اذ تعددت القوانين بحقها واصبحت معرقلة لها وخاصة قانون الاصلاح الزراعي عام 1985 الذي لم تعد تعليماته ملائمة لعملية الاصلاح والتطوير الزراعي فهو يمنح الحكومة حق الاستيلاء على ما تشاء من الاراضي الزراعية التي تزيد عن الحد الاعلى للملكية بعد (10) سنوات كما انه يمنع المالك من نقل قسم من ملكيته لازواجه واولاده مما ساعد على تفتيت كثير من الاراضي الزراعية.

2- تشريع قوانين خاصة بمكافحة الاحتكار وحماية المستهلك والمنتج وعلاقات الانتاج بين الفلاح والمالك .

3- تفعيل قانون رقم (117)لعام 1947 الذي يمنع تشييد دور سكنية في الاراضي الزراعية الا بمساحة لا تتجاوز (300) متر مربع وهو امر يساعد على ايقاف التدهور في عدد النخيل نتيجة عمليات القلع في بساتين النخيل وتحويلها الى اراضي سكنية .

ثانيا : اصلاحات في السياسة المالية الزراعية : من اهمها ما يلي: (نايف ، 2010 ،90- 91 ؛ سالم ،2010 ، 18)

1- التركيز على الدعم المالي غير المباشر للمزارعين عن طريق توجيه هذا الدعم لبرامج البحوث والارشاد الزراعي ومرافق البنية التحتية الزراعية والبيئية وان يخلق سياسة سعرية متوازنة (سعر عادل) يحقق المصلحة للمنتج والمستهلك معا ويدعم الصادرات مع ضرورة تبني الحكومة تنظيم سياسة التسعير في المحاصيل الحقلية الاستراتيجية باسعار حكومية مشجعة لزيادة المساحات المزروعة والانتاج والانتاجية بحيث يزداد معدل نموها من 3% (معدل النمو السكاني) . وقد حصل وان ازدادت المساحات المزروعة منها من (13) الى (15,4) مليون دونم خلال سنة واحدة من عام 91 لغاية عام 1992 بسبب زيادة اسعار هذه المحاصيل كما نتج عن ذلك زيادة في مساهمة القطاع الزراعي ايضا . ويفضل ان يوجه الدعم الى الانتاج النهائي وليس على مستلزمات الانتاج أي من خلال شراء هذه المحاصيل وذلك تلافيا من حصول فساد اداري ومالي من عمليات بيع البذور ومستلزمات الانتاج المدعومة بسعر السوق وفي الاسواق السوداء .

2- ايجاد ادارة فاعلة وكفوءة ونزيهة للقروض الزراعية وقادرة على المتابعة والمحاسبة الفلاحين المتلكئين في التسديد او الذين اساءوا استخدامها لاغراض خاصة مع ضرورة تنويع القروض الممنوحة للفلاحين وتقديم التسهيلات المصرفية بحسب مدياتها القصيرة والمتوسطة والطويلة سواء للتجهيز اوشراء المكننة او شراء الاراضي الزراعية .

3- زيادة تخصيصات وزارتي الزراعة والموارد المائية بما يسهم في زيادة كفاءة استخدام الموارد في بناء البنية التحتية والخدمات المؤسساتية للقطاع الزراعي والمائي بحيث يوقف الهدر والتدهور فيهما .

ثالثا : اصلاحات في الاقتصاد الزراعي : تحتاج عملية الانتاج الزراعي الى سياسة فاعلة وكفوءة في ادارة هذا الانتاج مقترنة بالاستثمار والارشاد والتمويل والتسويق التي يمكن تعضيدها كما يلي : **(ابراهيم ، 2003، 96-99 ؛ سالم، 2010 ، 100)**

1- ترشيق الهيكل الحكومي الزراعي وحصره في مهام البنى التحتية والمؤسسات الخدمية الزراعية المالية وغير المالية وفي رسم السياسات المالية الزراعية مع تهيئة مركز مسح شامل لقاعدة معلومات وبيانات دقيقة توضح فيها خارطة الاستثمار الزراعي واخبار السوق الزراعية ومعلومات عن طريق الارواء وكميات المياه والطاقة الاستيعابية للسوق وحجم الطلب والاسعار وسيساعد ذلك على تهيئة المناخ المناسب للاستثمار الخاص وتشجيع الملكية الخاصة في ظل بيئة تنافسية مع ضرورة افساح المجال للشركات الخدمية والتسويقية الخاصة في ظل بيئة تنافسية مع ضرورة افساح المجال للشركات الخدمية والتسويقية الخاصة وتشجيعها في اداء مهامها على ان تخضع هذه الخدمات فضلا عن الانتاج للمواصفات العالمية مما يتطلب تشديد الرقابة بكافة اشكالها لتشخيص الانحرافات اثناء او بعد العملية الانتاجية السنوية ومن ثم تقويمها .

2- ترسيخ مبدا الشفافية والوضوح في المؤسسات الزراعية الحكومية بدلا من البيروقراطية والفساد

3- يجب فصل الملكية عن ادارة الانتاج على ان تحدد الملكية مستقبلا بمساحات زراعية صغيرة كي تستوعب اكبر عدد من المزارعين الصغار وعدم الاقتصار على المزارعين الكبار في حين ان ادارة الانتاج لمجموعة معينة من هذه المساحات الصغيرة أي بمساحات كبيرة كي يتم الاستفادة مما هو متاح من الالات الزراعية كما ان ذلك سيوفر في الكلفة والموارد المستخدمة فضلا عن الاستفادة من مزايا الانتاج الكبير وفي هذا المجال يمكن للحكومة تاجير المشاريع الزراعية الحكومية على القطاع الخاص او الدخول في مشاريع مشتركة مساهمة للاستفادة من هذه المزايا

4- التركيز على زراعة المحاصيل التي تتصف بمرونة طلب منخفضة او عديمة المرونة مثل المحاصيل الحقلية او الخضار والفواكه التي حققت طلبا من دول الخليج وصل الى (1,6) مليار دولار عام 2003 وبخاصة مشجع لزراعي البصرة بشكل خاص وذلك لقربهم من اسواق الخليج اذ يساعد قرب المسافة على تحقيق كلفة النقل والاسعار فيعود بالنفع على المنتج العراقي والمستهلك الخليجي .

5- جذب رؤس الاموال المحلية والاجنبية لزيادة فاعلية الاستثمار في الزراعة ووضع خريطة للاستثمار الزراعي مع قاعدة بيانات حقيقية محدثة تتضمن الاستثمار الخاص في الصناعات الخلفية مثل صناعة الاغطية والبلاستيك ومنظومات الري واللقاحات والمبيدات ، والصناعات الامامية مثل الصناعات الغذائية المختلفة وصناعة الملابس وغيرها فضلا عن الاستثمار في البنية التحتية الزراعية عن طريق اقامة مخازن كبيرة مبردة لحفظ المنتجات

الزراعية كالخضر والفواكه سريعة التلف من اجل زيادة فترة الطلب عليها تلافيا للخسارة لان طبيعة مدة الطلب عليها قصيرة جدا **(علي ، 2006 ، 240)**

6- ازالة تشوهات هيكل الاسعار الزراعية من خلال ازالة نظام الدعم الحكومي بشكل تدريجي ومتناوب بين المنتجات الزراعية الاستراتيجية و الاساسية وغير الضرورية .

رابعا : اصلاحات فنية زراعية : تبني اساليب ومستلزمات الانتاج الحديثة في الزراعة والمتناسبة مع البيئة الزراعية العراقية عن طريق الاستيراد او عن طريق تشجيع الانتاج المحلي ، ومن هذه الاساليب ما ياتي :**(الاسكوا ،2005 ، 33)**

1- زراعة المحاصيل ذات النوعية المقاومة للملوحة والجفاف والرطوبة على سبيل المثال لا الحصر البطاطا الكندية والتي تتميز ايضا بانتاجية عالية تصل الى (22,5 طن / للهكتار) وبالامكان استخدامها ايضا كمادة اولية للنشاء والحلوى وغيرها . وتتواجد ايضا انواع خاصة من المياه تصلح للمناطق الجافة او الشبه جافة ، ومن هذه المياه ما يسمى بالماء الصلب المتكون من 97% ماء و3% بوليمرات مستحضرة من الحيوان والنبات المصلبة للماء بهدف تثبيت الرمال والشجر ولهذه المياه القدرة على نفع الشجرة لمدة (3) اشهر فهو ايضا صديق للبيئة لكن الاشكالية الوحيدة هي تكلفته اذ ان تكلفة الشجرة الواحدة المعتمدة على هذه المياه تزيد بـ (30%) عن كلفة الشجرة المزروعة بالاسلوب التقليدي . ونحن نعتقد بان المنافع البيئية والاقتصادية والصحية التي يقدمها هذا الاسلوب من الارواء تفوق التكلفة العالية نسبيا عن الطريقة التقليدية فضلا عن ان معدل التكلفة هذا سينخفض مع الزمن بازدياد عدد الوحدات المزروعة .ويضاف الى ما سبق يفترض استخدام طرق حديثة للري كالري بالتنقيط التي تقلل الهدر في المياه الى اقل من الثلث وهي اكبر فاعلية مع وجود اغطية للبلاستيك اذ ستضاعف الانتاج (7-8) اضعاف بنفس الكمية من المياه فضلا عن ذلك فان عملية تبطين السواقي والمبازل والانهر الى تقلص كبير في المياه المتسربة في باطن الارض .

2- تطبيق برنامج متكامل وادخال نظام مراقبة في استعمال انواع المبيدات والاسمدة لحماية المنتج والصحة العامة والبيئة .

3- دعم نشاط البحث العلمي الزراعي الاقتصادي وتجهيز المختبرات والمعدات الضرورية لاغراض البحث العلمي وايصال نتائجه التطبيقية الى العمل الميداني في الحقول والمزارع

4- استخدام الاساليب الحديثة في استصلاح الاراضي غير الصالحة للزراعة اذ يقدر استصلاح الدونم الواحد فيها بمعدل (1500) دولار . ويمكن استدعاء الشركات المتخصصة في ذلك لاصلاح المناطق الصحراوية البكر ويقع على عاتق الحكومة حفر الابار وتوفير البذور والسماد والبلاستيك المدعوم .

5- تفعيل طرق الارشاد والتثقيف الزراعي عن طريق فرق عمل ميدانية تقوم بزيارة الفلاحين وتقيم المحاضرات والندوات في حقولهم لرفع مستوى مهاراتهم في الادارة والانتاج وعلى مؤسسات المجتمع المدني المتخصصة النهوض بدورها في ذلك ايضا مع ضرورة التطوير والتدريب المستمر للكوادر الارشادية . **(رحمة ، 2000 ،315)**

6- تبني انظمة انذار مبكر لرصد خطر الجفاف على الامن الزراعي والغذائي مع ضرورة التعاون مع المنظمات الدولية المتخصصة بالزراعة في هذا الامر ، ويعتمد مجموعة مؤشرات في هذا الرصد منها قوة العمل الزراعية / اجمالي القوة

العاملة ، معدل البطالة الزراعية ، معدل الهجرة ، اسعار المنتجات ، مستوى توفير مياه الشرب ، التغيرات في العواصف الرملية ، الدين الحكومي ، GNP وغيرها . **(العيسوي ، 2009 ،362-364)** ويجب التاكيد بان استخدام اساليب الانتاج صديقة للبيئة ومقبولة لدى الفلاحين يتطلب مهارات ووعي وحافز ومال وهذا الامر يقع ضمن مسؤولية الحكومة .

المبحث الثالث : التقييم العام للمنافع والمخاطر المتوقعة من انضمام العراق الى منظمة WTO:

لا يزال الجدل مستمرا ومحتدما حول قيام النظام التجاري العالمي الجديد ممثلا بمنظمة WTOواثاره على الدول النامية والاقل نموا والذي انتج رايين الاول رافض والثاني قابل للانضمام لهذه المنظمة ، فالفريق الرافض يعتقد انه سينتج مخاطر ومحاذير واثار سلبية على اقتصاديات هذه الدول عند القرار بالانضمام وان الافضل الاعتماد على الاتفاقيات التجارية الثنائية والاقليمية . اما الفريق المؤيد للدخول فهو يدعو الى الاستفادة من قواعد واسس حرية التجارة والمبادئ التفضيلية والسماحات الخاصة بالدول النامية بما يسهم في تحقيق التنمية فضلا عن ان المنظمة نفسها تسعى للتحسين المستمر لاوضاع التجارة العالمية عن طريق تقييم ادائها عبر جولات مستمرة من المفاوضات ، ويعتقد الباحث بضرورة الانضمام بشرط ان يتم الاستفادة من الشروط التفصيلية بشكل فاعل وتغليب مزايا الانضمام على محاذيرها مع الاعداد المسبق لسياسة انتاجية وتجارية كفوءة فضلا عن ان الدخول سيضع البلد امام خيار واحد وهو تسريع الخطى في برامج الاصلاح الاقتصادي والزراعي والقدرة التنافسية في الداخل والخارج وبناء عليه تم تاطير المبحث الى ثلاثة فروع وهي :

اولا : المحاذير والمخاطر المتوقعة من الانضمام الى منظمة WTO:

يعتمد مستوى وحجم الاثار السلبية والتداعيات من الانضمام على عوامل عدة منها درجة التطور الاقتصادي والزراعي ودرجة الانكشاف التجاري وغيرها . وقد اعتمد المناوؤن لعملية الانضمام على امكانية حصول المخاطر والاضرار على مجموعة من المؤشرات والوقائع والتوقعات اهمها ما ياتي : **(خليل ، 2005 ،15-16) :**

1. اغلب مكاسب معدلات النمو التجارية العالمية تتركز على عدد من الدول المتقدمة لا تزيد عن (10) دول تسيطر على (80%) من الصادرات العالمية بينما شكلت مساهمة الدول النامية بهذه الصادرات حوالي (0,62%) من التجارة العالمية لغاية عام 2008 وهي تعادل (0,58%) من الناتج الاجمالي العالمي ، ويعود ذلك لاسباب عدة اهمها عدم قدرة هذه البلدان التي منها العراق على تصدير سلع مولدة للدخل حيث تتركز على الخامات والمواد الاولية غير مستقرة الاسعار والضيقة نسبيا فضلا عن هذا النوع من الصادرات يواجه حواجز كمركية (14%) على السلع الزراعية واخرى غير كمركية مثل شروط المواصفات الصحية والبيئية وضرورة الحصول على شهادة الايزو التي تعتمد مواصفات قياسية لكل السلع مما يتطلب تكلفة اضافية على التصدير .
2. الدخول لهذه المنظمة يعني الانتقال من السيادة التجارية الوطنية الى سلطة WTO وقد يضر ذلك بسيادة الدولة ويرسخ تبعيتها الاقتصادية .
3. الانضمام يسبب ارتفاع في تكاليف الانتاج الزراعي المحلية و مستلزماته وخدماته للاسباب الاتية :

أ- يفرض اجراءات الغاء او تخفيض الدعم الحكومي والاعانات وازالة الحواجز الكمركية وغير الكمركية على الزراعة فترتفع تكاليف الانتاج .

ب- يفرض الالتزام باتفاقية الملكية الفكرية للمؤلف والمبتكر والعلامة التجارية منع تسويق أي منتج جديد الا بعد الحصول على موافقة الشركة المحتكرة وهي مصممة لحفظ مصالح الشركات المحتكرة ولذلك فان أي خطوة بادخال الاساليب الحديثة في الزراعة ستكون مكلفة والجدير بالذكر بان منظمة WIPO المنظمة العالمية للملكية الفكرية هي التي تبنت اتفاقية الجانب التجاري لحقوق الملكية الفكرية التي تفرض على الدول الاعضاء سن التشريعات واقامة المؤسسات اللازمة لتنفيذ احكام هذه الاتفاقية واحكام مخالفتها كالتعويضات او مصادرة بضاعة اواتلافها . **(الامم المتحدة تقرير التنمية البشرية، 2005 ، 9و12)**

ت- ارتفاع كلفة مستلزمات الانتاج الزراعية المتطورة المرتبطة بمعايير الايزو المحسنة ذات الانتاجية العالية والمحاصيل المهجنة وراثيا وغيرها .

وينتج عن جميع الاسباب المذكورة الارتفاع في التكاليف ضعف القدرة التنافسية المحلية بالسعر فيتم التوجه نحو السلع المستوردة الارخص ثمنا وبسبب خسارة الفلاحين ، وهو يعني زيادة الانفاق الجاري الاستهلاكي على حساب الانفاق الاستثماري كما يعني فقدان لمصدر تمويل مهم من الايرادات الكمركية الامر الذي يقود الى زيادة الخلل في الميزان الداخلي والخارجي ويضر بالنمو والتنمية وتخفض اجور العاملين والخدمات الاجتماعية لهم وقد يحصل الركود والبطالة وبخاصة في الصناعات الغذائية

4- -يرى المعارضون للانضمام بان بنود المعاملات التفضيلية والخاصة بالدول النامية غير كافية للانضمام لانها لن تكون نافعة ومجدية اذا لم ترافقها مساعدات فنية ومالية كافية لتمكينها من تطبيقها بسهولة ويسر وبالرغم من مطالبة البنك الدولي بتخفيض الرسوم الكمركية على السلع الزراعية للدول النامية كي تزداد حصتها في التجارة العالمية الا ان الدول المتقدمة لم توفر ذلك بالشكل المطلوب بل اكثر من ذلك فان الدول المتقدمة لا تزال متمسكة باستخدام حقها في الكثير من الادوات الاستثنائية بخاصة في تجارة السلع الزراعية بدعوى مكافحة الاغراق والالتزام الصارم بالشروط البيئية والصحية على الانسان والنبات والحيوان وهي تضع العراقيل امام صادرات البلدان الاخرى وتقدم الاعانات المالية لمزارعيها التي وصلت على سبيل المثال في محصول القطن (4) مليار سنويا وهو مبلغ يتجاوز الدخل القومي لبلد افريقي مثل (بوركينافاسو) . **(الامم المتحدة - تقرير التنمية البشرية ، 2005، 9-12 ؛ معلة ونعمة ،2010 ، 14)**

5. احتمالية الهجرة العاكسة لرؤوس الاموال المحلية باتجاه الاسواق العالمية للاستثمار الزراعي فيها بحجة قوة المنافسة والربح ومن ثم قد تسهم العولمة التجارية في تدني المساهمة النسبية للزراعة في الناتج المحلي الاجمالي مقارنة بباقي القطاعات الاقتصادية الاخرى فضلا عن زيادة الخلل في ميزان المدفوعات بسبب تحويل دخول وارباح الاستثمارات الاجنبية الى البلد الام . (غزال ،2003، 238)

6. استمرار الدعم الحكومي للدول المتقدمة لصناعاتها وزراعتها وصادراتها التي تشكل 45% من التجارة العالمية ومن ثم ستكون التجارة لصالحها لامتلاكها قوة التنافسية وستتاثر الدول النامية بزيادة الخلل في ميزان المدفوعات **(العقيدي ،2008، 33)**

ثانيا : المنافع المتوقعة من الانضمام الى منظمة WTO :

- يعتقد المؤيدون للانضمام بان الدخول بعضوية المنظمة سيساعد في الحصول على مزايا عدة تعود بالنفع على النشاط الاقتصادي للدولة ومنها النشاط الزراعي وما يدعم هذا الراي هو التقارير الدالة على التزايد المستمر لعدد اعضاء المنظمة اذ يعطي هذا التزايد بالعضوية دلالة واضحة على اهمية ومنافع الانضمام ، وتجدر الاشارة بان العراق قبل كعضو مراقب عام 2004 بعد رفض لجنتين مشكلتين على ذلك في العامين 1964 و 1973 ثم تجاوزها قيدا بعملية المفاوضات للانضمام في نيسان 2007 ولا يزال ، و يمكن اجمال المنافع بعد ان يتم استثمار السماحات والاستثناءات الزمنية الممنوحة في نصوص المنظمة للدول النامية بما ياتي : **(امين ، 2000 ، 16 ؛ الامارة ،2002، 99)**

1- يوفر الانضمام وسائل عادلة للتعامل مع التزامات التجارية وهو يتيح الفرصة للمشاركة بشكل جماعي في مناقشة المواضيع واتخاذ القرارات كما ان الانضمام سيخلص الحكومة من الضغوط السياسية المرتبطة باصحاب المصالح التجارية والمرتبطين بالاحزاب النافذة وتمنع الفساد الامر الامر الذي سيقود الى ترسيخ الثقة والاستقرار في النظام التجاري المحلي ويشجع الاستمرار فيه .

2- تساعد على توسيع مساحة المنافسة والحرية التجارية التي تزيل الرسوم الكمركية وغير الكمركية فتنخفض الاسعار وتمنح فرصة الاختيار في جودة السلع بعكس تقييد التجارة الذي يحصر الاختيار امام المستهلك في الانتاج المحلي فقط اوبسلع معينة واحيانا لدول معينة معتمدة معيار رخص الاسعار بغض النظر عن شروط الجودة والصحة والبيئة وعلى العكس فان عملية التقييد ستزيد من ارتفاع الاسعار النهائية بسبب زيادة اسعارالمواد الاولية والمستلزمات السلعية فتنخفض المبيعات ويصيبها الركود والبطالة .

3- يعتقد المؤيدون بان المتغيرات الاقتصادية الدولية الناتجة عن ثورة المعلومات والاتصالات والتكتلات والمؤسسات الدولية جعلت أي نمو حقيقي متوقع يعتمد على التجارة العالمية والانفتاح التجاري وهو ما يشجع الدول على الانضمام الى منظمة WTO ولذلك بدا التزايد منذ جولة التجارة الاولى عام 1947

4- يعتبر الانضمام بحد ذاته عامل دفع وضغط باتجاه زيادة الانتاج كما ونوعا ليصبح منافسا داخليا وخارجيا كما انه سيحفز الاستثمار الاجنبي في الزراعة ويؤسس للمناخ الاستثماري المطلوب

5- يتوقع مستقبلا ان تواجه الدول غير المنظمة للمنظمة صعوبة في الحصول على المواد الغذائية الاستراتيجية كالحبوب والسكر والزيوت ومنح الاولوية للدول الاعضاء بخاصة بعد تنامي فائض الطلب العالمي على المعروض العالمي والمسبب للارتفاع المستمر في اسعارها علما بان اغلب الدول المنتجة لهذه المواد الزراعية هي دول اعضاء في منظمة WTO . **(الجميلي ، 2004 ،68-70) .**

6- انعكست اتفاقية الجات في تحرير التجارة على اداء صادرات دول عربية اعضاء في منظمة WTO مثل (تونس ، الاردن ، المغرب ، مصر ، الجزائر) اذ حفزهم ذلك على تنويع صادراتهم وزيادة نموها للسنوات (1996-2000) مقارنة بالمدة (1986-1990) . **(الخالدي و الربيعي ، 2005 ، 29)** كما انها اسهمت في رفع نسبة مساهمة الزراعة في الناتج الاجمالي المحلي وفي الاستثمار والصادرات مع ضغوط تضخمية . **(غزال ،2003، 239)**

7- يعتقدون بان اجراءات خفض الدعم والاعانات الحكومية ستشجع على اتخاذ المزيد من الاجراءات لرفع انتاجية الارض والعمل وراس المال والعمل على ايجاد البدائل المحلية للسلع المستوردة المنافسة وهو امرمفيد و في صالح الميزان التجاري **(العقيدي، 2008، 33)**

- ولاجل تعزيز وتثبيت امكانية الاستفادة من هذه المنافع وغيرها للنشاط الزراعي العراقي لا بد من تحقيق الافادة من بنود المعاملة التفضيلية المعطاة للدول النامية فضلا عن البنود الاخرى لتسهيل فرص الدخول للاسواق العالمية بعد مراعاة امنها الغذائي ، ومن هذه البنود ما ياتي **:(جميل ، 2006، 3-4 ؛ العيسوي ، 2009 ، 364-365)**

1- الافادة من بند الابقاء على الدعم الداخلي لانتاج السلع الزراعية او تصديرها على ان لا يتجاوز هذا الدعم (10%) من اجمالي قيمة انتاج السلع الزراعية وعلى ان لا يتجاوز نسبة (17%) من اجمالي الدخل العالمي من التجارة العالمية . كما تضمنت جولة الدوحة التزام الدول الغنية بتخفيض الرسوم الكمركية على قيمة صادرات الدول النامية وبنفس الوقت نصت البنود بعدم الالتزام بتحقيق التعريفة الكمركية اذا كان ذلك يؤثر على حاجة الدولة المالية والاقتصادية فضلا عن المرونة في ازالة الاجراءات التقييدية الكمية .

2- الافادة من البنود التي تسمح بوضع قيود على الاستيرادات بهدف دعم الميزان الخارجي والصناعة المحلية شريطة ان تكون هذه الاجراءات مؤقتة .

3- الافادة من بند منح معاملة اكثر تفضيلا من جانب واحد فضلا عن مبدا الدولة الاكثر رعاية التي تعني ازالة معوقات دخول الصادرات للدول الصناعية .

4- منح مزايا لاقامة التكتلات الاقليمية او الاتحادات الكمركية دون ان تعمم هذه المزايا على باقي اعضاء منظمة WTO بشرط ان يكون معدل الرسوم الكمركية اقل من اعضاء رسوم التكتل مع تحويل جميع الرسوم غير الكمركية الى كمركية تنخفض فيها تدريجيا على المدى البعيد .

5- الافادة من بند امكانية تحقيق معدل التعريفة الكمركية بنسبة (24%) ولمدة (10) سنوات في حين ان نسبة التخفيض بلغت (36%) وهي اكبر مع عدم التميز في المنتج المستورد مع المحلي المماثل وبالامكان تحويل القيود غير الكمركية كالقيود الكمية والتراخيص الى رسوم اضافية الى التعريفة المطبقة وهو ما يعرف بـ (Traffication) .

6- امكانية اختيار الدعم المحلي المناسب للانتاج الزراعي سواء الدعم الاخضر ام الاصفر اللذان يختلفان من ناحية تبني احد اسلوبي الدعم الحكومي المالي او وضع الحواجز الكمركية فالدعم الاخضر لا يضر بالدعم الحكومي المالي المباشر او غير المباشر* لكنه يسمح بالابقاء على الرسوم الكمركية وعدم تخفيضها ، اما الدعم الاصفر فهو يسمح بالدعم الحكومي لكن بشرط تخفيض الرسوم الكمركية على ان لا تتجاوز نسبة التخفيض 13,25 % على مدى (10) سنوات . والجدير بالذكر ان الدعم الحكومي لهذا النوع يشمل كل منتج زراعي على حدة في حين ان عملية تخفيض الرسوم الكمركية يكون بشكل اجمالي لكل المنتجات الزراعية مما يتيح للدولة المرونة في دعم منتجاتها المختلفة بنسب مختلفة وحسب ما يستحقه المنتوج من دعم ضمن حدود السقف الاعلى للدعم ، وعلى هذا الاساس نعتقد بان الدعم الاصفر هو الافضل خاصة اذا كانت الايرادات المتحققة من نسبة التخفيض اقل اهمية ومنفعة من عملية الدعم الحكومي للمنتوج وبخاصة للاغراض النقدية .

7- امكانية اضافة رسوم كمركية حمائية اضافية للمنتوجات الزراعية المستوردة التي قد تسبب ضررا بالسوق المحلي اوفي حالة انطباق وصف الاغراق السلعي على هذه المستوردة اذ يعتبر المنتج اغراقي اذا كان سعر تصديره يقل عن سعر بيع المنتج المحلي المماثل او بيع منتوج كلفته تفوق سعره وتشمل الخسارة الاولية بهدف السيطرة على السوق لاحقا على ان لاتتجاوز هذه الرسوم هامش ربح الاغراق (**حويش ، 2018 ، 198**)

- تسمح بنود الاتفاقية بفرض ضريبة القيمة المضافة على السلع الزراعية المستوردة عوضا عن الرسوم الكمركية مع تخفيض النسبة على السلع المحلية الزراعية مع استثناء جزئي لبعض السلع المحلية المعدة لاغراض التصدير وعلى الرغم من اهمية القول بفرض الرسوم الكمركية المتوازنة للحماية والتمويل فان المبالغة فيها سيرفع المستوى العام للاسعار فتصبح غير منافسة كما ان تخفيضها اكثر من اللازم سيضر بالحماية المحلية وحجم التمويل . **(قسم السياسات الاقتصادية ، 2010 ، 9-1)**

8- امكانية الاستمرار بالدعم الحكومي لصادرات السلع الزراعية المحلية حتى بعد الانضمام لمدة محددة للدول التي متوسط دخل الفرد فيها اكثر من (1000) دولار / سنة بالاسعار الثابتة للسنوات الثلاثة بعد الانضمام وهذا البند قد يكون مفيد للعراق في حينها.

9- الاستفادة من قاعدة التمكين التي تدعو الى اتخاذ كافة الاجراءات اللازمة لتحقيق النمو وتقديم المشورة الفنية والاموال اللازمة للمشاريع الزراعية ومن هذه الاجراءات السماح بفرض القيود الكمية لاصلاح الخلل في ميزان المدفوعات مع امكانية الدخول في اتفاقيات المناطق الحرة المشتركة مع دول اخرى وغيرها .

10- تتيح بنود الاتفاقية بعدم المطالبة بالحماية الفكرية خلال فترة انتقالية معينة اذ تقبل ضمن المستوى القائم في الدولة .

11- يمكن الاستفادة من قرار المنظمة بانشاء صندوق مالي يهدف الى تخفيض تكاليف ومشاكل عملية الاصلاح والتكييف الاقتصادية التي سيواجهها البلد نتيجة الانضمام مثل مشاكل البطالة والعجز والتضخم وغيرها .

ومن اجل الحصول على الفائدة من الاراء التي عرضناها سابقا سواء للمعارضين ام للمؤيدين للانضمام الى WTO فانه لا بد من ايجاد حل توفيقي بينهما يستند على مجموعة من الاجراءات اثناء الفترة الانتقالية بعد الانضمام : **(الامارة ، 2002 ، 197، 198 ؛ ابراهيم ، 2003 ، 96-99)**

1- الاستفادة من البنود العامة والخاصة والتفضيلية

2- الحق في ايقاف تنفيذ بعض الالتزامات في حالات خاصة مثل تزايد حدة العجز في ميزان المدفوعات

3- قبول تقديم المساعدة الفنية والمالية للاعضاء لتطوير نظامها الداخلي بما يكفل مع النظام التجاري الجديد

4- اعادة النظر بالسياسات الاقتصادية والمالية والتشريعية والتجارية في القطاع الزراعي من اجل اعادة هيكلته وتطويره .

5- الافادة من مبدا المعاملة الوطنية وبند الدولة الاكثر رعاية لانفاذ سلع الصادرات المحلية في اسواق دول الاعضاء الذي يمثلون 90 % من التجارة العالمية لفترة سماح تقدر 5 سنوات بعد تعزيز قدرتها التنافسية مستقبلا ، فضلا عن بند المعاملة التفضيلية الذي يمنح فترة سماح طويلة في حماية المنتجات ودعم الصادرات لمدة 10 سنوات

6- يطالب بالتخفيض الكمركي للسلع الزراعية المستوردة بنسبة 20 % فقط بمدة سماح 6 سنوات وبنفس الوقت يستثنى عملية رفع العم الحكومي الزراعي لكن في المجالات الخدمية والبحثية الزراعية والتسويقية والاغاثة من الكوارث الطبيعية(اسماعيل ، 2011، 5)

اما قبل الانضمام فنحتاج لسياسة زراعية انتاجية سبق التعرض لها فضلا عن سياسة تجارية تؤهل العراق بالانضمام الى WTO وهو ما سنتعرض اليه لاحقا .

ثالثا : السياسة التجارية الزراعية المطلوبة المؤهلة لعضوية منظمة WTO

- على الرغم من اهمية السياسة الزراعية الانتاجية في عملية التاهيل للانضمام الى WTO الا انها لن تكون فاعلة وكفوءة حتى تكتمل بسياسة تجارية وتسويقية ناجحة بحيث تصبح هاتين السياستين ركيزتين اساسيتين لتاهيل القطاع الزراعي للتجارة الدولية ويحتاج الامر الى قرار استراتيجي وادارة فاعلة لاقرار سلسلة من الاجراءات والمتطلبات الضرورية لتهيئة الاقتصاد العراقي والزراعي من اجل الشروع بمفاوضات جادة بفريق فني متخصص ذو خبرة مع ادارة المنظمة للانضمام .ويمكن تسليط الضوء على اهم الاجراءات والاصلاحات الضرورية خلال المدة التي تسبق عملية الانضمام والتي يجب ان تعتمد استراتيجية احلال الواردات اولا ثم الانتاج من اجل التصدير مستقبلا ، و كما ياتي : **(العقيدي ، 2008 ، 15**؛ الزبيدي ،2022، 3-4)

1- اعادة النظر بهيكلية وادارة وتشريعات السياسة التجارية الزراعية بما يكفل حماية المنتج والمصدر الوطني والمستهلك والمستثمر والبيئة وحقوق الملكية الفكرية وفق المبادئ الاتية :

أ) التركيز على تطبيق ضريبة القيمة المضافة بحيث لا تتجاوز حدود حماية المستهلك والمنتج معا

ب) موازنة حجم ونوع الاستيراد الزراعي بما يمنع تاثيره على سعر المنتوج المحلي ويشجع المنتج على الانتاج ويمنع عن العزوف عنه وبهذا الصدد يجب منع استيراد السلع الزراعية المطابقة لمواصفات المنتج المحلي وحصرها بالسلع ذات الجودة الاعلى .

ج) تعديل قانون التجارة والاستيراد والشركات التجارية التي كانت تتحكم وتسيطر عليها الحكومة مع ضرورة تفعيل قوانين الوكالات التجارية والسيطرة النوعية

د) سن تشريعات لمكافحة الاغراق التي تقوم بها الشركات عن طريق بيع منتجاتها في الاسواق الخاصة باقل من سعرها في بلد التصدير للقضاء على المنافسين الصغار واحتكار السوق والتخلص من الفائض السريع التلف او قريب انتهاء الصلاحية

2- توسيع البنية التحتية للموانئ لتسهيل العملية التجارية الزراعية .

3- تشجيع العمل بالتجارة الالكترونية والانضمام الى المؤسسات التي تقبل بتداول المال الكترونيا في البيع والشراء وهذا الاسلوب الحديث في التجارة سيوفر الجهد والتكلفة والوقت وينعكس ايجابا على الاسعار فيخفضها على المنتج ومن ثم على المستهلك .

4- تشجيع التعاون مع غرف التجارة الاقليمية واقامة مناطق حرة مشتركة قرب الحدود اذ سيسهم ذلك في ازدهار شركات التسويق والخدمات والتعبئة والتغليف وخاصة مع الدول المجاورة العربية المتشابهة في هيكلها الانتاجي اذ تستورد الحبوب وتنتج الخضار .

5- توسيع وتطوير قاعدة البيانات والمعلومات التجارية المتعلقة بالاسواق الخارجية والداخلية والمنظمات التجارية الحكومية وغير الحكومية واتحادات الغرف التجارية والزراعية مع تفعيل التعاون مع المؤسسات التمويلية في مجال التجارة والزراعة كصندوق النقد العربي والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي والبنوك الاسلامية للتنمية وغيرها .

6- تشجيع الاعلام والاعلان التسويقي وتقديم التسهيلات اللازمة لادخال المزارعين الصغار في المؤسسات التسويقية التجارية وعدم الاقتصار على المنتجين الكبار فقط واعتماد الاسعار العالمية في التعامل .

7- استثمار موقع العراق كمراقب عام 1990 وتشكيل لجان وزارية وطنية لتقديم المعلومات المتعلقة بالدعم والاعانات للقطاع الزراعي التجاري للمنظمة مع وضع القواعد والتشريعات الملائمة لشروط المنظمة مثل حجم الدعم ، قوانين الملكية الفكرية ، الاتفاقيات الخاصة بالشروط الصحية والبيئية والجودة .. الخ

8- الدعم الحكومي المباشر للمحاصيل الزراعية الاستراتيجية بخاصة مستلزمات الانتاج وبنسبة لاتقل عن 50% من قيمتها ثم تخفيضها تدريجيا فضلا عن الدعم غير المباشر للانتاج الزراعي بخاصة المصدر منه مع الغاء بعض الانواع من هذا الدعم تدريجيا مثل الاعفاءات الضريبية ، اطفاء الديون ، التامين على الصادرات وغيرها لانها محظورة لدى منظمة WTO باعتباره يمثل حاجز كمركي غير مرئي وهو يخل بالاسعار العالمية .

9- وضع سقوف مختلفة للتعريفات الكمركية للسلع المستوردة تتناسب مع نوعية وطبيعة المنتج ثم التخفيض التدريجي للرسوم الكمركية على السلع الزراعية المستوردة بشكل يتزامن مع رفع القدرة التنافسية للناتج المحلي بشرط الالتزام بالمواصفات ومعايير الجودة المحلية وفي المستقبل مع العالمية التي نصت عليها اتفاقية الجات .

10- تقديم التسهيلات المصرفية وتسهيل عمليات الاقراض للتجار وبشروط ميسرة ودون تعقيدات بيروقراطية

11- الاستفادة من الاتفاقيات الثنائية والاقليمية لتقدير قوة الاداء الزراعي ثم الانتقال مستقبلا للاتفاقات متعددة الاطراف و الدخول في شراكة تجارية معهم الامر الذي سيقوي اموقف المفاوضات من منظمة التجارة العالمية . **(علي ،2006، 229)**

12- تثقيف اصحاب الانتاج والمستثمرين والتجار باهمية وحتمية الانضمام الذي يفرضه النظام الاقتصادي العالمي الجديد مع توعية الشعب اعلاميا بكل الوسائل لهذا الامر

13- تطوير سوق الاوراق المالية والتجارية لاهميتها في دعم وتمويل المشاريع الزراعية

الاستنتاجات والمقترحات :

اولا : الاستنتاجات :

1- يعتقد الباحث بعد عرض الاراء المؤيدة والرافضة للانضمام والذي تم بيانه في البحث من ان عدم الانضمام اكثر كلفة من الانضمام في ظل التكتلات الاقتصادية والتجارية العالمية وان رغبة العراق في التطوير ستضعه امام خيار واحد لا غيره وهو تسريع الخطى في برامج الاصلاح الاقتصادي الزراعي (الانتاجي ،التجاري) لرفع قدرته التنافسية الداخلية والخارجية.

2- تشير الدلائل والمؤشرات الى تذبذب وتارجح في بنية القطاع الزراعي سواء في مساهمته في GNP وفي تكوين راس المال الثابت فضلا عن انتاج المجموعات النباتية الرئيسية المحلية كمنتوج التمور والفواكه والخضر والمحاصيل الحقلية ورافق ذلك انخفاض في انتاجية عوامل الانتاج والمساحة والمياه وراس المال والعمل ، وترجع اسباب هذا التخلف في الاداء الى عوامل قانونية وادارية وهيكلية واقتصادية ومالية وفنية وطبيعية وطارئة .

3- يحتاج عملية التطوير والبناء للقطاع الزراعي لتاهيله للانضمام الى منظمة WTO الى اصلاحات عدة قانونية ومالية واقتصادية وفنية وهيكلية .

4- ان عملية الانضمام ستشكل حافزا وعاملا قويا من عوامل النهوض بالقطاع الزراعي والاصلاح الاقتصادي واعادة هيكلته ورفع المساهمة النسبية له بعد ترجيح الافادة من الانضمام الذي يعتمد على القدرة على الاستثمار الامثل للاستثناءات و للسماحات والتسهيلات الزمنية سواء قبل الانضمام ام بعده.

ثانيا : المقترحات والتوصيات

كي يستفيد العراق من الفترة الانتقالية قبل الانضمام وبعده عليه القيام بما يلي :

1- الدخول باتفاقيات ثنائية او اقليمية متعددة الاطراف ذات صبغة اقتصادية اكثر منها سياسية التي غالبا ما قد يكون سوقها محدود وضيق ثم الانتقال بعد ذلك والدخول باتفاقيات متعددة الاطراف مع منظمة WTO التي تغلب عليها المكاسب الاقتصادية اكثر من سابقتها وهو الامر الاكثر رجاحة، ويتطلب الانضمام لمنظمة WTO تشكيل لجنة وطنية وتدريبهم لبناء قدراتهم على التفاوض مع اكسابهم معلومات عن واقع الاقتصاد الزراعي واتفاقيات المنظمة والملكية الفكرية ومعايير الجودة العالمية وغيره

2- تحقيق التكامل والانسجام التام بين السياستين الانتاجية والتجارية السويقية الزراعية من خلال اجراءات عدة تم ذكرها في البحث .

3- الافادة المثلى من بنود المعاملة التفضيلية في اتفاقية المنظمة وتكييفها مع الواقع الاقتصادي والزراعي مع ضرورة العمل بالحل التوفيقي المذكور في البحث بما يرجح المنافع على الاضرار المتوقعة من الانضمام .

4- مواجهة أي مخاطر متوقعة من الانضمام باتخاذ القرارات في المنظمة من قبل الدول النامية الاعضاء بشكل جماعي وليس فردي وبخاصة الوقوف بحزم ضد الاجراءات الحمائية للدول للمتقدمة بدعوى الشروط البيئية والنوعية والاغراق والصحية وغيرها والطلب من المتقدمة بتسهيل دخول الصادرات الزراعية باسواقها كي تسير التجارة باتجاهين وليس واحد .

5- عادة النظر بالسياسات الاقتصادية والمالية والتشريعية والتجارية والفنية بما يسهم في اعادة الهيكلة والتطوير .

6- مطالبة المنظمة بتقديم المساعدات الفنية والادارية فضلا عن المالية ان تطلب الامر والعمل على التحسين من نظام فض المنازعات للدفاع عن حقوقها بشكل فعال.

7- زيادة الاهتمام الإعلامي بالنشاط الزراعي والتجاري واسباب الرغبة للانضمام من خلال عقد الندوات والمؤتمرات الثقافية والعلمية لتوعية وتوسيع معلومات المزارعين والتجار وحثهم على إتباع الوسائل والأساليب والطرائق العلمية في ادارة التجارة والزراعة.

8- ضرورة قيام الجهات الإحصائية والدوائر المعنية بتوفير قاعدة معلومات وإحصاءات دورية شاملة من مختلف الجوانب البشرية والاقتصادية على مستوى الوحدات الإدارية الصغرى لتمثل قاعدة أساسية لعملية بناء مشاريع استثمارية من خلال استثمار الأراضي الصالحة للزراعة غير المزروعة واستصلاحها من قبل الدولة واتباع الطرائق العلمية لكي تصبح الأرض مستغلة بشكل دائم بدلاً من اتباع طريقة التبوير .و تسهيل معاملات التعاقد على الأراضي وإجراء معاملات إيجار الأراضي وتخفيض مبالغ بدلات الإيجار على ضوء إنتاجية الدونم الواحد وبخاصة أن معظم المزارعين من ذوي الإمكانيات المادية الضعيفة

9- ضرورة اهتمام الدولة بالإرشاد الزراعي بوصفه الطريق المؤدي إلى تطبيق التقنية الزراعية من التجارب الى الإنتاج

المصادر

1-ابراهيم ، عبدالرحمن . (اكتوبر 2003) . التنمية الزراعية المستدامة والارشاد الزراعي في دول مجلس التعاون الخليجي ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ،السنة 29 ،العدد (11)

2-اسماعيل ،شهاب احمد. (2011) .اثر انضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية على القطاع الزراعي ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية السنة 19 العدد (30)

3-امين ، جلال (2000) . العولمة والتنمية العربية من حملة نابليون ،جولة اورغواي (1997-1998) مركز دراسات الوحدة العربية

4-الامارة ، شعبان صدام .(2002). لعولمة وانعكاساتها على التنمية العربية ، اطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد جامعة البصرة ،

5-الامم المتحدة ، تقرير التنمية البشرية .(2005) .

6-الامم المتحدة ، تقرير الاسكوا الاول عن التنمية المائية . (2005) . شدة تاثر المنطقة بالجفاف الاجتماعي والاقتصادي ،نيويورك

7-البنك المركزي العراقي ، دائرة الاحصاء والابحاث . (2021) . تقرير آفاق الاقتصاد العراقي الفصل الثالث

8-البنك المركزي العراقي ، دائرة الاحصاء والابحاث . (2021) تقرير آفاق الاقتصاد العراقي الفصل الثالث

9-البدري ، باسم حازم . (2010) .اثر شحة الموارد المائية على الزراعة المروية في العراق ، مجلة الادارة والاقتصاد ، عدد (10)

10- تقرير فريق عمل كلية الادارة والاقتصاد /جامعة البصرة مع منظمةRTI الاجنبية للبحوث عن محافظة البصرة . (2005).

11- جميل ، جميل محمد . (14 ك1 2006) ، التجارة الحديثة لبعض البلدان العربية في اصلاح النظام السعري ، ملحق اقتصادي جريدة الصباح ، العدد (743)

12- الجميلي ،احمد .(2024) . تحرير المبادلات التجارية العربية ،الاشكاليات والابعاد ، مجلة دراسات اقتصادية ، السنة 4 ، العدد (15). ص

13- جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء وتقنية المعلومات ، المجموعة الاحصائية (2021-2022)

14- جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء وتقنية المعلومات ، المجموعة الاحصائية (2022-2023)

15- جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ،الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات ،المجموعة الاحصائية 2006-2007

16- جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ،الجهازالمركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات ،المجموعات الاحصائية (2008/2007)

17- الحكيم ، عبد محسن نوري . (18 ك2 2009) . السياسات الزراعية المحلية واثرها على تحسين اوضاع الامن الغذائي ، الملحق الاقتصادي في جريدة الصباح ، العدد (1581)

18- حميد ، جواد كاظم .(2010). الواقع الزراعي في محافظة البصرة - المشاكل والحلول ، منشور صادر عن جامعة البصرة ، كلية الادارة والاقتصاد – قسم الاقتصاد

19- الحلفي . عبدالجبار .(2007) . الطبيعة الريعية للاقتصاد العراقي محاولة للتغيير ، المؤتمر العلمي الثالث في كلية الادارة والاقتصاد – جامعة البصرة

20- حويش . ياسر. (2018) . المنظمات الدولية الاقتصادية ،الجامعة الافتراضية السورية

21- حسين ، فرعون احمد . (20 ايلول 2010) مدير الهيئة العامة للنخيل ندوة علمية

22- الخالدي ،حسن بدر و الربيعي ، هند حميد .(21 ايلول 2005) . دور الحكومة في رسم السياسات التجارية الكفيلة بتحقيق الاهداف الانمائية في ظل الانضمام الى WTO ، جريدة الصباح العراقية ، الملحق الاقتصادي ،العدد(666)

23- خليفة . محمد ناجي حسن .(2014) .اتفاقية منظمة التجارة العالمية واثرها على الدول النامية ،كلية الادارة والاقتصاد جامعة مصر للعلوم والتكنلوجيا . https://jfslt.journals.ekb.eg/article_

24- خليل ، عادل محمد . (فبراير – شباط 2005) منظمة التجارة العالمية اهم الاتفاقيات ، سلسلة جسر التنمية ، المعهد العربي للتخطيط في الكويت ،السنة 4 ، العدد (38)

25- خليل ، عادل محمد . (مارس- اذار ،2005) . منظمة التجارة العالمية افاق المستقبل ، سلسلة جسر التنمية ، المعهد العربي للتخطيط في الكويت ، السنة 4 ، العدد (39)

26- سالم ، احمد جبر ، (2010) . واقع التنمية الزراعية المستدامة ومتطلباتها في العراق ، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد – جامعة البصرة

27- رحمة ، منى . (2000) .السياسات الزراعية في البلدان العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ط1 بيروت

28- الزبيدي . عدنان عبد الامير . (2022). الواقع الزراعي في العراق بعد 2003 التحديات والحلول، جامعة تكريت :مركز البيان للدراسات والتخطيط

29- علي ،نبيل قاسم حسن . (2006) . منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وانعكاساتها على تجارة السلع الزراعية العربية البينية رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد جامعة المستنصرية

30- العقيدي . محمد عبد الكريم منهل . (2008) . سياسات الدعم المحلي في الزراعة قبل الانضمام الى منظمة wto ، جامعة الدول العربية ، بغداد ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية

31- العيسوي ، عبدالرحمن محمد . (2009) . تحليل ظاهرة الفقر ،دراسة في علم النفس الاجتماعي ، ط1، مصر، منشورات الجلبي الحقوقية

32- غزال ، مكي نديم . (2003) . تاثير العولمة في الاداء الزراعي في دول نامية مختارة ، رسالة دكتوراه مقدمة الى كاية الادارة والاقتصاد جامعة الموصل

33- قسم السياسات الاقتصادية في وزارة المالية ، الدائرة الاقتصادية . (2010) . بغداد : القطاع الزراعي في العراق اسباب التعثر ومبادرات الاصلاح

34- محمد ، اسماء جاسم . (2012) . التنمية المستدامة بين المشكلات البيئية وتوفير الامن الغذائي في العراق مجلة الادارة والاقتصاد ، السنة 35 ، العدد 93 ، ص

35- منظمة الفاو للاغذية والزراعة ان أسعار الغذاء العالمية (شهر أيلول 2020)

36- معلة ، حالوب كاظم و نعمة ، سلام محمد . (ديسمبر2010) . انضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية وفرص نمو القطاع الزراعي المكاسب والتداعيات مجلة العلوم الاقتصادية والادارية كلية الادارة والاقتصاد المجلد 16 العدد (60)

37- المنظمة العربية للتنمية الزراعية .(2020) . اوضاع الامن الغذائي العربي

38- نايف ،عبدالله نايف . (2010) .الافاق المستقبلية للتجارة العربية (المنتجات الزراعية) ، مجلة كلية المامون الجامعة ، العدد (15)

39- هندوسة . هبة . (2010) . المراة العربية والتنمية الاقتصادية ، الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي

40- الهيئة الوطنية للاستثمار – دراسات وتقارير .(اذار 2009)